

Distr.  
GENERAL

A/52/332  
11 September 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون  
البند ٣٤ من جدول الأعمال المؤقت\*

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

مذكرة شفوية مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة  
إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لجمهورية إيران  
الإسلامية لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة بأن تحيل طياً، بصفتها المنسق  
الحالي لفريق الاتصال لمنظمة التعاون الاقتصادي في نيويورك، نسخة من نص الإعلان الختامي لاجتماع  
القمة الاستثنائي للمنظمة المعقود في عشق آباد، تركمانستان، يومي ١٣ و ١٤ أيار/مايو ١٩٩٧.

وسيكون من دواعي تقديرنا البالغ لو تكرمتم بتعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها كوثيقة من  
وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال المؤقت.

## المرفق

### إعلان عشق آباد

#### بشأن تطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات وشبكة الأنابيب عبر الوطنية في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي

عقد اجتماع القمة الاستثنائي لمنظمة التعاون الاقتصادي في عشق آباد، تركمانستان، يومي ١٣ و ١٤ أيار/مايو ١٩٩٧. وقد ترأس الاجتماع السيد سبارمراد نيازوف، رئيس جمهورية تركمانستان، وحضره كل من السيد حيدر علييف، من جمهورية أذربيجان؛ والسيد برهان الدين رباني، رئيس جمهورية دولة أفغانستان الإسلامية؛ والسيد إسلام كريموف، رئيس جمهورية أوزباكستان؛ والسيد أكبر هاشمي رافسنجاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية؛ والسيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية؛ والسيد سليمان ديماريل، رئيس جمهورية تركيا؛ والسيد إيمومالي رحمونوف، رئيس جمهورية طاجيكستان؛ والسيد أ. جوماغولوف، رئيس وزراء جمهورية قيرغيزستان؛ والسيد نور سلطان نزارباييف، رئيس جمهورية كازاخستان.

وقد أجرى رؤساء الدول والحكومات، في جو ودي وأخوي، تبادلًا للآراء بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك في ميادين النقل والاتصالات والطاقة. وفي هذا السياق، فإن رؤساء الدول والحكومات،

إذ يضعون في اعتبارهم، أحكام معاهدة إزمير، وخطة عمل كيتا، وإعلان اسطنبول، وإعلان إسلام آباد، وإعلان عشق آباد لعام ١٩٩٦، والتوكيد في استراتيجية التعاون الاقتصادي لمنطقة منظمة التعاون الاقتصادي على السعي لبلوغ الأهداف المنصوص عليها في المجالات ذات الأولوية للتجارة والنقل والاتصالات والطاقة، والتركيز بوجه خاص على اتخاذ التدابير اللازمة لتيسير عبور الطاقة وأنابيب النفط والغاز وموارد الطاقة الأخرى بالإضافة إلى وصولها إلى الأسواق الدولية،

وإذ يكررون تأكيد تصميمهم على بناء وتعزيز الهياكل الأساسية التي تربط البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي ببعضها وبالأسواق الدولية عن طريق الروابط والطرق البرية والبحرية والجوية وخطوط السكك الحديدية بالإضافة إلى شبكات أنابيب النفط والغاز،

وإذ يكررون تأكيد انشغالهم بتسارع عملية التعاون الإقليمي في المجالات ذات الأولوية للنقل والاتصالات والتجارة والطاقة على النحو المبين في إعلان عشق آباد الذي اعتمد أثناء اجتماع القمة الرابع لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي،

وإذ يعربون عن الارتياح إزاء إنجاز المشاريع والبرامج الهامة واختتام الترتيبات التي تتوخى التعاون المتعدد الأطراف في ميادين النقل والاتصالات والطاقة.

وإذ يضعون في اعتبارهم الحاجة الملحة للتعجيل بتنفيذ المشاريع والبرامج المتبقية لتنمية قطاعي النقل والاتصالات ضمن إطار خطة ألما - آتا التمهيديّة،

وإذ يشيرون إلى قراري الجمعية العامة ١٧٠/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٠٢/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ اللذين يبرزان المشاكل الناشئة عن الموقع الجغرافي لدول آسيا الوسطى، وكذلك إلى التأكيد الإيجابي للجمعية العامة في قرارها ٢١/٥١ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الذي جمعت فيه بين اعتراف الهيئة العالمية بالإمكانات والموارد التي تتمتع بها منظمة التعاون الاقتصادي "كهيئة دائمة للتعاون والتشاور والتنسيق، لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، والخطوات الملموسة التي تم اتخاذها حتى الآن لتزويد البلدان غير الساحلية في المنطقة بإمكانية أكبر للوصول إلى المناطق الأخرى وضرورة قيام مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة ببذل جهود مشتركة من أجل تنفيذ المشاريع والبرامج الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي؛

فقد أقروا ما يلي من أجل إعادة تأكيد وإدماج التزامهم بتعزيز رفاه شعوب منطقة منظمة التعاون الاقتصادي من خلال بذل الجهود المنسقة في قطاعات النقل والاتصال والطاقة:

١ - يجب الاعتراف ببرنامج عمل عقد منظمة التعاون الاقتصادي للنقل والاتصالات وتشديد أنابيب النفط والغاز في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي، بوصفه حاجة ملحة وهدفا يتسم بالأولوية؛

٢ - ولوضع سياسة متفق عليها للتعريفات الجمركية والسعي لتحقيق الانسجام في المعايير التقنية للنقل عبر خطوط السكك الحديدية في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي، يمكن أن يقوم الخبراء المختصون من البلدان المعنية بوضع التوصيات الكفيلة بالنجاح في بناء خط للسكك الحديدية عبر آسيا وتشغيله بفعالية وتيسير توسيع نطاق التجارة والسياحة والتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي.

٣ - ومن المتطورات الإيجابية، تدشين خط السكك الحديدية بين تيجان وسرخ ومشهد الذي يربط البلدان الأعضاء في آسيا الوسطى وأذربيجان بموانئ الخليج الفارسي وبحر العرب وكذلك بالبلدان الأوروبية عبر الروابط البرية وخطوط السكك الحديدية، وبموانئ البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط عبر تركيا والانتهاه من وضع الترتيبات لاستخدام طريق قراقورم السريع من أجل المبادلات التجارية فيما بين الدول الأعضاء. ويجب تعبئة الخبرة والموارد الموجودة في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي لإكمال الربط بين الطرق البرية وخطوط السكك الحديدية، بما في ذلك بناء الوصلات المفقودة.

وفي هذا الصدد، قد تتخذ السلطات المختصة في الدول الأعضاء التدابير اللازمة لإكمال الوصلات المتبقية لطرق خطوط السكك الحديدية داخل منطقة منظمة التعاون الاقتصادي على النحو الذي تم توقيه في خطة ألما - آتا التمهيدية، التي توفر لأذربيجان وأفغانستان وأوزباكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان إمكانية الوصول إلى مرافق الموانئ البحرية المناسبة في إيران وباكستان وتركيا، وإيلاء أولوية خاصة لطرق النقل العابر التي تربط أوزباكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان بمينائي كراتشي وغودار عن طريق أفغانستان، وفقا للاتفاقات المتبادلة فيما بينها.

وبالمثل، فإنه ينبغي إيلاء الأولوية لإنجاز خطوط السكك الحديدية بين كرمان - زاهدان، وبفق - مشهد، وكرس - أكتاس - بيوك - كاسيك - باكو، والتعجيل بتنفيذ دراسات الجدوى، والدراسات الاستقصائية وأعمال التشييد والتحسين في خطوط السكك الحديدية بين كوشكا - هرات - قندهار - شامان - وبين ترميز - خيراتيون - مزار شريف - هرات - قندهار - شامان، وبين أنديجان - توروغارت، وإيراليف - تركمان باشي - غازانبيك - بندر - تركمان، وبين أسترا (أذربيجان) - رشت - قزوین، وبين شهبهار - زاهدان - وبين أراك - خسروي والطريق السريع بين قلياب - كلاي - خومب - خوروز - مرقب - قرقورم، والطرق فيما بين ألما - آتا - بشكيك - توروغرت - غلغيت - حسن آباد، وبين أنديزان - أوش - أركشتام، وبين نيزيني بيانديش - شرکان - بندر - كابول، وبين بنيو - كجيفيت - كونغرات - خوييلي، وبين ترمز - هيراتان - مزار شريف - كابول - جلال آباد - بيشاور - كراتشي، وبين هرات، فرح - قندهار، كيتا - كراتشي - غودار، التي تربط عشق آباد بمينائي كراتشي وغودار وتمر عبر سنبلدوك - قندهار - هرات والطريق الذي يربط ترمز بهرات عن طريق شبرغان - ميمانا، وبين كرمان - روار - دهوك، وكرمان - شاه آباد - نهبدان - زابول، وطريق بول دشت - مراند - أرومية - سنندج - وطريق خرم آباد - الأهواز - خرمرشهر - عبدان - بندر إمام، والطريق السريع المؤدي بين ميانه أردبيل - بارس آباد (إيران) - ايميشي (أذربيجان)، وبين سادارك (أذربيجان) - كرس (تركيا)، وبين باليكشي - أوش - أنديزان، وبين باكو - غويميزي كوربو - هوبا - ترابزون، وتشبيد الجسور عبر نهر موداريا في مقاطعة فاراب.

وسيستعرض وزراء النقل في اجتماعهم المقرر عقده في عشق آباد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ الطرق المذكورة أعلاه وينتهون من وضعها كجزء من برنامج عمل عقد منظمة التعاون الاقتصادي للنقل والاتصال.

٤ - ويجب اتخاذ خطوات ملموسة للتعجيل بتطوير وتشغيل خطوط السكك الحديدية بين اسطنبول - طهران - مشهد - سرخس - تيجان - شريف - طشقند - ألما - آتا - اکتوغاي - تورزبها عبر آسيا، التي تعرف باسم "طريق الحرير للسكك الحديدية"، وطريق عشق آباد - تركمانباشي - باكو من مشروع ممر النقل بين أوروبا - القوقاز - آسيا لتشجيع التجارة الدولية والتفاعل الاجتماعي الثقافي فيما بين شعوب المنطقة.

٥ - وبالنظر للحاجة الملحة لتطوير قاطرات السكك الحديدية وحافلاتها في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي، فإنه يجب تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة من أجل صناعة القاطرات، وعربات المسافرين، وعربات الشحن والحوايات وغيرها من معدات السكك الحديدية وإصلاحها، باستخدام الموارد الموجودة لدى بلدان المنظمة بالإضافة إلى حصولها على الائتمانات بشروط تفضيلية من مؤسسات التمويل الدولية بضمن حكومات الدول الأعضاء في المنظمة ومن المصادر المالية الأخرى.

٦ - ويمكن أن يقوم الخبراء المختصون في الدول الأعضاء بدراسة إمكانية إنشاء اتحاد مالي إقليمي لتطوير شبكات الطرق وخطوط السكك الحديدية والهياكل الأساسية للطرق في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي وفقا للمعايير الدولية وتقديمها إلى اجتماع القمة القادم للمنظمة لكي ينظر فيها.

ويعتبر إبرام اتفاق بين كازاخستان وتركمانستان بشأن إنشاء اتحاد مالي برئاسة السيد ساجارمراد نيازوف، رئيس جمهورية تركمانستان، لتشييد وصلة لخطوط السكك الحديدية على خط إيرالييف - بكداش - تركمانباشي - بندر - تركمان أو ممر النقل بين الشمال والجنوب بين أوزين - قيزيلغايا - قازانيك - بندر - تركمان مساهمة ملموسة في التعاون الإقليمي. كما قد تنظر دول أخرى أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في الاشتراك لتوسيع نطاق هذا المشروع على أساس متعدد الأطراف ونتائجه الإيجابية.

٧ - ويدل تشغيل شركة النقل البحري التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي على الإمكانيات التي تمتلكها منطقة المنظمة في تطوير وتعزيز التجارة والعلاقات التجارية للبلدان الأعضاء مع بعضها بعضا ومع المناطق الأخرى. وقد تنظر الدول الأعضاء التي لم توقع على هذا المشروع في إمكانية الانضمام إليه وتقديم المساعدة والمرافق اللازمة لكفالة تشغيل الشركة على نحو يتسم بالكفاءة ويكفل بالنجاح.

٨ - ولتيسير تشغيل مشروع الطيران التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي لنقل المسافرين والبضائع، فقد تلجأ الدول الأعضاء التي لم توقع على هذا المشروع إلى تيسير تشغيله على نحو مناسب ويتسم بالكفاءة ويكفل بالنجاح.

٩ - وبما أن من المتوقع أن يصبح نظام الألياف البصرية عبر آسيا وأوروبا، الذي يربط جميع بلدان المنطقة جاهزا للتشغيل في عام ١٩٩٧، فإنه يمكن الأخذ بالنظام المتقدم لمعلومات الشحنات، وكذلك بالنظام الآلي لإدخال البيانات الجمركية ومراقبتها وإدارتها التابع للأونكتاد والذي يتواءم مع النظم الأخرى لكل دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي بالتعاون التقني مع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠ - وينبغي التعجيل بصياغة مشروع الاتفاق الإطارى للنقل العابر بالمساعدة التقنية لمصرف التنمية الإسلامي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

١١ - ولتشجيع التجارة داخل منطقة منظمة التعاون الاقتصادي، ينبغي للدول الأعضاء في المنظمة أن تنتهي من إنشاء رابطات الضمان لديها وفقا لأحكام الاتفاقية الجمركية للنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفا تر النقل الجوي (١٩٧٥).

١٢ - ومع استكمال الشكليات المطلوبة، سيبدأ نفاذ اتفاق النقل العابر لمنظمة التعاون الاقتصادي في المستقبل القريب. وفي هذا الصدد، فإن من شأن إنشاء اللجنة المعنية بالنقل العابر في غضون عام ١٩٩٧ في عشق أباد أن ييسر التفاعل التجاري وتدفق البضائع داخل منطقة منظمة التعاون الاقتصادي.

١٣ - وبسبب الموارد الطبيعية الغنية لمنطقة منظمة التعاون الاقتصادي في ميادين النفط والغاز والكهرباء واليد العاملة الماهرة والهياكل الأساسية، فإن لديها الإمكانيات والموارد لكي تصبح إحدى المناطق المزدهرة في العالم. وسيؤدي التعاون الإقليمي في هذه الميادين والانتفاع بالموارد الموجودة إلى أقصى حد ممكن وبإمكانيات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي إلى تشجيع أوجه التكامل بين اقتصاداتها؛ وزيادة الإنتاجية، وقابلية النمو من الناحيتين التقنية والاقتصادية والانتفاع الأمثل بإمدادات الطاقة والمساهمة في تحسين البيئة الاجتماعية - الاقتصادية في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي.

وسعيًا لتحقيق ما تقدم، ينبغي إنشاء فريق خبراء عامل رفيع المستوى لكي يوصي ضمن حدود إطار زمني محدد بالتدابير اللازمة للتعجيل بتنفيذ المشاريع المتفق عليها، وتقرير الطرق القابلة للنمو في المستقبل ضمن المنظور الإجمالي للمنطقة واقتراح مسارات للسياسة العامة تتوخى إنشاء أتابيب للنفط والغاز تزود البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي غير الساحلية والمنتجة للنفط والغاز بإمكانيات الوصول إلى الأسواق الدولية على نحو مأمون ومستقر وملائم اقتصاديا داخل منطقة منظمة التعاون الاقتصادي وعبرها، وفقا للاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.

١٤ - وينبغي الاعتراف بكفاءة تنمية التعاون الاقتصادي على نحو هادف وتزويد البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي غير الساحلية المنتجة للنفط والغاز بإمكانيات الوصول إلى الأسواق العالمية بوصفه حاجة ملحة. وفي هذا الصدد، يمكن النظر في إمكانية إنشاء اتحاد مالي إقليمي لتشبيد أتابيب النفط والغاز التالية:

#### أتابيب النفط

- كازاخستان - أوزبكستان - تركمانستان - أفغانستان - باكستان؛
- من آسيا الوسطى إلى الخليج الفارسي عبر جمهورية إيران الإسلامية.

#### أتابيب الغاز

- تركمانستان - إيران - تركيا - أوروبا؛
- أوزبكستان وتركمانستان عبر أفغانستان إلى باكستان.

وبالإضافة إلى الطرق المذكورة أعلاه، اقترحت تركمانستان إنشاء خط أنابيب جديدة للغاز بداية من تركمانستان إلى شرقي آسيا عبر أوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وكذلك من تركمانستان إلى أذربيجان عبر بحر قزوين وإلى تركيا، التي يجب أن تنظر فيه لجنة مخصصة في أقرب موعد ممكن.

وفي هذا الصدد، يمكن أن تقوم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي بتزويد أمانة المنظمة بمشاريع تنافسية ومربحة اقتصاديا تتوخى استكشاف وتنمية ونقل النفط والغاز وتتولى الأمانة اتخاذ الترتيبات اللازمة والتنسيق لقيام لجنة مخصصة بدراسة وإعداد وثيقة إطارية تتضمن السياسات التقنية المتفق عليها وغيرها من السياسات في ميدان نقل النفط والغاز وتقديمها إلى اجتماع قمة منظمة التعاون الاقتصادي.

١٥ - ولتعزيز التشغيل الموازي المأمون والفعال لنظم الطاقة لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، ومع مراعاة القرارات الواردة في خطة عمل كيتا التي تم اعتمادها في شباط/فبراير ١٩٩٣، فإن الأطراف يقرون إنشاء نظاما مشتركا للطاقة في المنطقة.

١٦ - واتفق الأطراف على إنشاء مؤتمر دائم لمنظمة التعاون الاقتصادي معني بالنقل والاتصالات. وسيتولى مجلس وزراء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي وضع آلية تشغيل هذه الهيئة الدائمة التي سيكون مقرها في عشق أباد.

وقد أعرب رؤساء الدول والحكومات المشاركون عن امتنانهم وتقديرهم العميق لرئيس جمهورية تركمانستان وحكومة تركمانستان وشعبها لما أبدوه نحوهم من ترحيب حار وكرم وفادة أثناء إقامتهم وللترتيبات الممتازة التي تم اتخاذها من أجل اجتماع القمة الاستثنائي.

-----